

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ٤٧

الجمعة، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك (سلوفاكيا)

في السيادة بين الدول. وإن وفد باراغواي، الذي كان عضواً في مجلس محافظي الوكالة حتى شهر أيلول/سبتمبر الماضي، يؤكد مجدداً ثقته في قدرة الوكالة على ضمان إسهام الطاقة النووية في السلام والصحة والرخاء في العالم، على النحو المنصوص عليه في نظامها الأساسي. ونرحب بإعادة تعيين المدير العام مؤخرًا وكذلك بانضمام غرينادا بوصفها عضواً جديداً في الوكالة.

وتشدد باراغواي على أن استحداث برامج الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتنفيذها يجب أن يتما بشفافية، تحت مشورة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإشرافها، مع اتخاذ أكبر قدر ممكن من الاحتياطات للحد من الأضرار التي يمكن أن يُخلفها إنتاج الطاقة النووية على البيئة وعلى صحة الإنسان. ويجب على الدول التي تنفذ هذه البرامج على أراضيها أن تضمن أنها تستند إلى مسؤولية واسعة عابرة للحدود، وأن تتقيد بأفضل الممارسات في مجال التعاون الدولي، ومنع الأخطار والعناية الواجبة، والاستجابة بشكل مناسب لأي ضرر أو أذى محتمل عبر الحدود.

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تيفي (فانواتو)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٨٩ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام (A/72/221)

مشروع قرار (A/72/L.6)

السيد كارينو غوميث (باراغواي) (تكلم بالإسبانية):

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن وفد جمهورية باراغواي، أحد الأعضاء المؤسسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونشكر السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه لتقرير عام ٢٠١٦ (انظر A/72/221). وتؤكد باراغواي أهمية هذا العرض أمام الجمعية العامة، التي تمثل أسمى صور التعبير الديمقراطي للشعوب التي تشكلها، على أساس المساواة

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1737686 (A)



وأخيراً، نود أن نشدد على دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقديم المساعدة التقنية للدول النامية وتوفير التعاون الدولي لها، مثل باراغواي، ولا سيما في بناء القدرات الوطنية وتعزيزها من أجل استخدام الطاقة النووية استخداماً سلمياً عند تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، نود أن نشكر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مساعدتها في تعزيز ارتفاع الجمهور بالطب النووي في باراغواي، ولا سيما في مجال تشخيص السرطان وعلاجه بفضل البعثات المتكاملة لبرنامج العمل التابع لها من أجل علاج السرطان، ورصد التغيرات في مستويات الإشعاع في البيئة من خلال عمليات التقييم التي أجرتها بغرض الحماية المهنية من الأشعة.

ويشيد وفد جمهورية باراغواي بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويهنئها بمناسبة الذكرى السنوية الستين لتأسيسها.

السيدة مارتينيك (الأرجنتينية) (تكلت بالإسبانية): أود أولاً أن أشكر المدير العام يوكيا أمانو على عرضه لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/72/221) لعام ٢٠١٦ عرضاً شاملاً وأن أرحب بغرينادا بوصفها عضواً جديداً في الوكالة.

ما فتئت جمهورية الأرجنتين تلتزم بعمل الوكالة منذ إنشائها، وبذلك الروح، شاركنا في تقديم مشروع القرار بشأن التقرير (A/72/L.6). يزخر القطاع النووي في الأرجنتين بالفعل برصيد خبرة قوامه عقود عديدة، وقد أحرز تقدماً كبيراً في تطوير استخدام الطاقة النووية حصراً للأغراض السلمية، تدعمه سياسة حكومية قوية ومتسقة تعتبر تطبيق نظام الضمانات الدولي أمراً في غاية الأهمية.

ترى الأرجنتين أن من الحيوي ضمان أن تكون أنشطة تنفيذ الضمانات ناجحة وفعالة وقائمة على أساس تقني متين يكفل طابعها غير التمييزي.

وتضطلع هيئة الرقابة الإشعاعية والنووية في باراغواي، بالتنسيق مع الوكالة وبدعم منها، بتنظيم وبضبط الاستخدام السلمي والمفيد للإشعاع المؤيّن والطاقة النووية بهدف حماية صحة شعبنا وبيئتنا. ونعمل، في جميع أنحاء أراضينا الوطنية، على تعزيز ثقافة الأمن التكنولوجي والسلامة المادية نركز فيها مصادر الإشعاع المؤيّن والنفايات المشعة. ومنذ عام ١٩٦٨، من خلال لجنة بلدنا الوطنية للطاقة الذرية، ما فتئت باراغواي أيضاً تعزز البحث والتطوير التكنولوجي بشأن استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية من أجل تحسين نوعية حياة الناس. ومرة أخرى، يجري تنفيذ ذلك بدعم من الوكالة وبإشرافها في إطار مبادرات إقليمية من قبيل الاتفاق التعاوني الإقليمي لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

ونود أن نسلط الضوء على أهمية العمل الذي تضطلع به الوكالة في مجال الأمن والتحقق النوويين. فينبغي ألا تستغل هذه الجهود لخدمة أغراض عسكرية أو لتقويض السلام والأمن الدوليين. وإننا نؤكد التزامنا بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونعرب مجدداً عن قلقنا إزاء البرامج الرامية إلى تحسين الأسلحة النووية القائمة، أو إلى تطوير أسلحة نووية جديدة. ونرفض رفضاً قاطعاً جميع التجارب النووية، بما في ذلك تلك التي أجريت في أيلول/سبتمبر، والتي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

ويحث وفد باراغواي جميع الدول الأعضاء على دعم وتيسير أعمال التحقق والرصد التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية سعياً إلى تطبيق الضمانات. كما نحث جميع أعضاء المجتمع الدولي على الامتناع عن اتخاذ أي إجراء يتعارض مع أهداف ومقاصد هذه الصكوك الدولية، فضلاً عن تلك التي تشكل جزءاً من الأطر القانونية الدولية المتعلقة بعدم الانتشار وحظر الأسلحة النووية، وخاصة معاهدة حظر الأسلحة النووية، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

المبادرات تؤكد مجددا مسؤولية الوكالة الأساسية ودورها المحوري في تعزيز هيكل الأمن المادي النووي الدولي وتنسيقه.

وتشجع الأرجنتين الوكالة على مواصلة القيام بدورها بوصفها المنسق الرئيسي للمنظمات الدولية الأخرى وشتى المبادرات في هذا المجال حتى يتسنى لجهود الأمن النووي، وجهود مكافحة الإرهاب النووي، أن تُبدل على نحو متسق ومستدام. وفي هذا الصدد، تشدد الأرجنتين أيضا على أهمية دعم عمل الوكالة، ماليا وسياسيا، نظراً إلى أن الأمن النووي يُعدّ مسألة واضحة يمكن أن تضمن فيها البلدان بأن أفعالها ترجمةً لأقوالها. ويجب أن يُعزّز دور الوكالة في مجال الأمن النووي وأن يُتاح لها بلوغ مستوى النضج والتطور التي برهنت أنها قادرة على تحقيقه في مجال الأمن النووي التكنولوجي، وهو ركيزة أخرى من ركائزها الأساسية. إن المسؤولية في المسائل المتعلقة بالأمن النووي المادي تتعلق بالحق السيادي لفرادى الدول، أما الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في مكافحة التهديدات الإرهابية وتحسين تلك المكافحة فيجب أن تتناسب مع الخطر الحقيقي الذي يواجهه كل بلد. وفي هذا الصدد، تؤكد مجددا على أهمية مواءمة التدابير الملزمة وغير الملزمة، بحيث يكون التقدم المحرّز موثما وتدرجيا ودائما.

وتود جمهورية الأرجنتين أن تكرر أنها تلتزم التزاما راسخا بأعلى معايير الأمان التكنولوجي النووي، الذي يظل ركيزة من الركائز الرئيسية للسياسة النووية في الأرجنتين. ومن ثم، أهمية العمل الذي اضطلعت به الهيئة الرقابية النووية لدينا، وهي هيئة تنظيمية مستقلة في إطار برنامجنا الوطني الموسع.

وفي عام ٢٠١٥، كان للأرجنتين شرف ترؤس المؤتمر الدبلوماسي والنظر في التعديل المقترح للمادة ١٨ من اتفاقية الأمان النووي. وكان ذلك عندما اعتمدنا إعلان فيينا بشأن الأمان النووي، الذي جسّد الاهتمام الذي أبداه العديد من الدول الأطراف إزاء استمرار تعزيز الأمن التكنولوجي. لا بد

فكفالة فعالية نظام التحقق من الأنشطة النووية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية أمر أساسي إذا أردنا منع الانتشار النووي. بيد أن تدابير التحقق هذه يجب ألا تؤثر في حق الدول غير القابل للتصرف في استحداث التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، على النحو الوارد في المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأكد بلدي باستمرار، في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي مندييات أخرى، على أهمية الامتناع عن انتهاك هذا الحق أو إعادة تفسيره. وتود الأرجنتين أن تؤكد على أهمية نظام ضمانات وكفالات يتم في سياق التعاون والحوار. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على الاتفاق الرباعي الأطراف الذي وقعته الأرجنتين مع البرازيل، وهو الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها والوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يحدد وينظم أنشطتنا التعاونية من أجل تطبيق الضمانات النووية منذ عام ١٩٩١. فقد كان إنشاء الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية معلما هاما، ليس بالنسبة إلى البرازيل فحسب، عن طريق توفير الثقة والكفالات ذات المصادقية بشأن استخدام التطوير النووي حصراً للأغراض السلمية لكلا البلدين، بل أيضا بسبب المساهمة الكبيرة التي قدمتها على الصعيد الإقليمي، مما مكّنا من ترسيخ فكرة التوصل إلى أمريكا لاتينية خالية من الأسلحة النووية.

وتود الأرجنتين أن تعرب عن شكرها ودعمها للعمل الذي تضطلع به الوكالة في مجال الأمن النووي. وفي هذا الصدد، ما انفك بلدي يؤيد الدور الرئيسي للوكالة في تنسيق هيكل الأمن النووي وتعزيزه، مع دعوتها إلى الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في هذا المجال. ولذلك رحبنا بعقد الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ المؤتمر الدولي للأمن النووي: الالتزامات والإجراءات، إذ إننا ننظم المؤتمر الدولي المقبل بشأن الحماية المادية للمواد والمرافق النووية، المقرر عقده في فيينا في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ونعتقد أن هذه

الطويلة. كما نؤكد على موقفنا المبدئي بأن اعتبارات الأمان والأمن النوويين يجب ألا تعيق استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. ونود أن نسلط الضوء على أهمية عمل الوكالة في صون وتحسين وتعزيز الأمان النووي والإشعاعي وأمان النقل وأمان النفايات، فضلا عن التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها على الصعيد العالمي. وتقدر بنغلاديش الجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة لدعم الدول الأعضاء في مجال تبادل المعارف والخبرات والتكنولوجيا والمعلومات بشأن جميع جوانب الأمان النووي. كما نرحب بأنشطتها الرامية إلى دعم تطوير الهياكل الأساسية للأمان النووي في الدول الأعضاء. وتقدر بصفة خاصة المساعدة التي تقدمها إلى البلدان النامية التي تقوم بتشغيل برامج للطاقة النووية، أو بتوسيعها أو الشروع فيها. ونشدد على أهمية التركيز المتواصل على الأنشطة التي تهدف إلى بناء كفاءة المهام التنظيمية والإدارة في مجال الأمان، بما في ذلك ثقافة الأمان.

وتقدر بنغلاديش الجهود التي تبذلها الوكالة لمساعدة الدول الأعضاء في بناء وتنمية قدراتها في مجال الأمن النووي، بما في ذلك إقامة هياكل أساسية وطنية فعالة ومستدامة وشاملة للأمن النووي. ونحيط علما بأهداف الوكالة وأولوياتها المتعلقة بالأمن النووي للفترة الممتدة من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٨، ويشمل ذلك تعزيز المزيد من الانضمام إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، بهدف إضفاء الطابع العالمي عليها.

وأودعت بنغلاديش صك قبولها لتعديل الاتفاقية في وقت سابق من هذا العام. ونشيد بجهود الوكالة في الاستجابة لطلبات الدعم المتزايدة من الدول الأعضاء في مجال المعلومات وأمن الحاسوب.

وترى بنغلاديش أن الطاقة النووية تشكل مصدرا آمنا من مصادر توليد الكهرباء علاوة على عدم إضرارها بالبيئة وجدواها اقتصاديا. وقد شرعنا في إنشاء أول محطة للطاقة النووية في

لنا من مواصلة العمل على تحسين تنفيذ المبادئ الواردة في إعلان فيينا. وفي هذا الصدد، فإن الأرجنتين هي البلد الأول والوحيد حتى الآن الذي أعلن أن محطاته للطاقة النووية الجديدة ستُصمَّم وتُبنى على مواقع تتماشى مع ما ينص عليه المبدأ ١ من الإعلان. ونشجع الأطراف الأخرى على أن تحذو حذونا.

وتشارك الأرجنتين بنشاط في أنشطة بناء القدرات في المنطقة وتتطلع إلى أن تصبح جهة تنسيق في هذا المجال. وفي هذا الصدد، فإن بلدي قد عرض استضافة أنشطة مختلفة لتدريب وتثقيف الموارد البشرية، تحت رعاية الوكالة بشأن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وسنواصل العمل مع برنامج الوكالة للتعاون التقني، الذي نجعل خبرتنا ومرافقنا تحت تصرفه للتدريب وبناء القدرات، والذي استفاد منها بالفعل فنيون ومهنيون من منطقتنا ومن أجزاء أخرى من العالم.

السيد كازي (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تشكر بنغلاديش السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه تقريرها (انظر A/72/221) لعام ٢٠١٦، وتمنّته على تعيينه للمرة الثالثة لمدة أربع سنوات.

تثق بنغلاديش ثقة كاملة في الدور التوجيهي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنسيق الجهود الدولية لتعزيز الأمان والأمن النوويين العالميين والضمانات في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وقد قام رئيس وزرائنا بزيارة إلى فيينا في أيار/مايو من هذا العام لحضور المؤتمر الدولي بشأن برنامج الوكالة للتعاون التقني، في حين زار المدير العام بنغلاديش للمرة الثانية في تموز/يوليه ٢٠١٧. لقد سجلنا مستوى عاليا من المشاركة في المؤتمر الوزاري الدولي بشأن الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين، الذي عقد مؤخرا في أبو ظبي.

وتولي بنغلاديش الأمان النووي أهمية بالغة وتشدد على أهمية ضمان أن تحتفظ الوكالة بدور مركزي في مجال الأمان النووي، نظراً للمهام المنوطة بها ولعضويتها الواسعة وخبرتها

العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه المحكم لتقرير الوكالة (انظر A/72/221) لعام ٢٠١٦ وتقديمه معلومات قيمة عن مستجدات أنشطة الوكالة في عام ٢٠١٧.

لقد انتهت للتو فترة رئاسة جنوب أفريقيا لمجلس محافظي الوكالة والتي استمرت عاما واحدا. وخلال فترة عضويتنا في المجلس، أسعدنا أن مجلس المحافظين قد أكد على دور الوكالة في التنمية من خلال أنشطتها المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية، وهي الأمور التي يبينها المدير العام أمانو باقتدار وبقدر كبير من التفصيل أثناء عرضه. وقد وظفت جنوب أفريقيا قيادتها للمجلس في الدعوة إلى اتباع نهج متوازن في تنفيذ ولاية الوكالة تمثيا مع شعارها "تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية". وأود أن أعرب عن تقدير جنوب أفريقيا لعموم أعضاء الوكالة وللمجموعة الدول الأفريقية بوجه خاص، لتكليفنا بمهمة قيادة المجلس خلال السنة الماضية. ونحن مقتنعون أكثر من أي وقت مضى بأن للوكالة دورا محوريا في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز السلم والأمن والتنمية على الصعيد الدولي. ونود أيضا أن نهنئ إندونيسيا على تعيينها رئيسا للمجلس للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٨، ونؤكد لها التزامنا وتعاوننا معها في ذلك الصدد.

تؤيد جنوب أفريقيا أولويات الوكالة وعملها تأييدا كاملا، بما في ذلك التقدم الذي أحرزته خلال فترة ٢٠١٧. وفي ذلك الصدد، ما برحت جنوب أفريقيا تؤكد أن التطبيقات النووية للوكالة في مجالات مثل الزراعة وإنتاج المحاصيل والأمن الغذائي والصحة البشرية وإدارة الموارد المائية والتكنولوجيا النووية وصحة الحيوان تُسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية، مما يساعد تلك البلدان - وخاصة في القارة الأفريقية - في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

وقد استفادت جنوب أفريقيا كثيرا من الدعم العلمي والتكنولوجي للوكالة، لا سيما في تعزيز المعالجة السريرية للأورام

بلدنا، وهي محطة روبور، بموجب ترتيبات تعاون ثنائي مع الاتحاد الروسي. وتتبع المبادئ التوجيهية الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ خطة عملنا المتكاملة المشتركة لتطوير البنية التحتية. ونعرب عن امتناننا لليابان والهند، من بين دول أخرى، على إسهاماتهما في جهودنا الوطنية الرامية إلى بناء القدرات.

وتعوّل بنغلاديش على الوكالة بوصفها شريكها الرئيسي في تشجيع التطبيقات الآمنة والمأمونة للعلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. ودأبت الوكالة، من خلال برنامجها للتعاون التقني، على مساعدة بنغلاديش والتعاون معها في تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات بغرض إدخال التكنولوجيا النووية وتطويرها واستخدامها سلميا في مختلف القطاعات من قبيل البنية التحتية النووية وتربية الماشية والزراعة والصحة والصناعة وإدارة الموارد المائية. وتمكنا من تنفيذ ١٣٨ مشروعا وطنيا في إطار برنامج التعاون التقني وشاركنا في ١١١ مشروعا إقليميا بموجب اتفاق التعاون الإقليمي الذي نعتبره أداة هامة لتعزيز وتنسيق أنشطة البحث والتطوير في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وبنغلاديش على ثقة بأن الاتفاق سيواصل تعزيز القدرات والخبرات الإقليمية في مجالات مواضيعية مختلفة، بما فيها إدارة مفاعلات الأبحاث النفايات المشعة والأمان والإشعاع النوويان وحماية البيئة.

وتتوجه بنغلاديش بالشكر لإندونيسيا على تيسيرها مشروع القرار A/72/L.6 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي ستعتمده الجمعية. ونؤكد من جديد التزام بلدي بمواصلة تعزيز عمل الوكالة على النهوض بأهداف التنمية المستدامة. ونتطلع إلى أداء دور أكبر في مجلس محافظي الوكالة، بالدعم المقدر من الدول الأعضاء.

السيد نغونديزي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب أيضا عن خالص تقديري للسيد يوكيا أمانو، المدير

الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويسرنا المشاركة في تقديم مشروع القرار المتعلق بالتقرير (A/72/L.6).

لقد كانت هذه سنة أخرى مثمرة للوكالة. ولا تزال أستراليا تقدر بالغ التقدير عمل الوكالة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والأمان والأمن والضمانات والتعاون التقني في المجال النووي. وخلال السنة الماضية، التي احتفلنا فيها بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الوكالة، كان من دواعي سرورنا الخاص أن نشهد التزام المدير العام للوكالة بمناصرة المساواة بين الجنسين. وستواصل أستراليا مناصرة ودعم الجهود الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة في الأقسام الفنية في الوكالة وإدارتها العليا، لا سيما من خلال مجموعة أصدقاء المرأة في المجال النووي، المنشأة حديثاً في فيينا. ولا تزال أستراليا تؤيد بقوة نقل المعارف والخبرات من خلال برنامج الوكالة للتعاون التقني. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، صدقنا على اتفاق التعاون الإقليمي الجديد من أجل البحث والتطوير والتدريب المتصل بالعلوم والتكنولوجيا النووية في آسيا والمحيط الهادئ، والذي سيساعد على ترسيخ التعاون الفني الإقليمي، ولا سيما في البلدان النامية في منطقتنا.

ويسر أستراليا أن تواصل تسليط الضوء على الإسهامات الهامة للتطبيقات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية في العديد من دروب المساعي الإنسانية، بما في ذلك التنمية والصحة. وفي هذا العام، أكملنا بناء محطتنا الجديدة لمعالجة الموليدنوم -٩٩ على نطاق واسع. وستساعد هذه المنشأة، القادرة على توفير ٢٥ في المائة من احتياجات العالم الحالية، على ضمان إمداد العالم بهذا الطب النووي المنقذ للأرواح.

وأستراليا ملتزمة التزاماً راسخاً بالأمان النووي، وستستضيف بعثة للخدمة المتكاملة للاستعراض التنظيمي في عام ٢٠١٨.

ويدل ذلك على التزامنا الدائم بالنظام الدولي لاستعراض الأقران وإدخال التحسينات بشكل مستمر على قوانين الأمان النووي والإشعاعي.

والأمراض العصبية والأمراض القلبية الوعائية. كما دعمت الوكالة جنوب أفريقيا في تطوير تقنية تعقيم الحشرات للمساعدة على مكافحة الملاريا. وفي ذلك السياق، تؤكد جنوب أفريقيا من جديد الدعم، الذي تتشاوره العديد من الدول الأعضاء في الوكالة، لضمان استمرار الوكالة في مساعدة البلدان النامية، خاصة في أفريقيا، من أجل تعزيز الفوائد التي يمكن جنيها من الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية.

وتود جنوب أفريقيا التشديد أيضاً على الدور الرئيسي الذي تضطلع به الوكالة في تنفيذ نظامها للتحقق من الضمانات، الذي يقوم بدور أساسي في التحقق من الطابع السلمي لبرامج الطاقة النووية. وبوسع جنوب أفريقيا، بوصفها البلد الوحيد في العالم الذي تطوع لتفكيك برنامجها النووي بمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبتوجيه منها، أن تشهد على الدور الذي لا غنى عنه لنظام ضمانات الوكالة. وبالإضافة إلى الاستخدامات السلمية للطاقة، ترى جنوب أفريقيا أن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين عمليتان متعاظدتان. ولذلك، فإن إحراز تقدم في جميع ركائز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ضروري لتحقيق أهدافها والغرض منها.

في الختام، يشارك وفد بلدي في تقديم مشروع القرار A/72/L.6، جنباً إلى جنب مع إندونيسيا بصفتها رئيس مجلس المحافظين للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٨. ومن بين أمور أخرى، يؤكد مشروع القرار من جديد الدور الرئيسي الذي تضطلع به الوكالة في دعم وتشجيع تطوير الطاقة الذرية وتطبيقها العملي في الاستخدامات السلمية، وفي نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وفي الأمان والتحقق والأمن في المجال النووي. ونقدر الدور الذي اضطلعت به إندونيسيا في تنسيق مشروع القرار.

السيد هانسن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): تشيد أستراليا بالمدير العام أمانو لتقريره (انظر A/72/221) عن أنشطة

ونتيجة لمموسة للدول الأعضاء. وهنئه على إعادة تعيينه في منصب المدير العام للوكالة، ونثني على مبادرته "تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية" التي عمل على الترويج لها بنشاط خلال فترة ولايته. كما نؤيد الجهود التي تبذلها الوكالة لأجل تحقيق المساواة بين الجنسين والتمثيل الجغرافي المتوازن على جميع مستويات المنظمة، في حال توفر المؤهلات الكافية.

وتشجع الفلبين الوكالة على المحافظة على التوازن بين الجوانب الترويجية وغير الترويجية في عملها، تمشيا مع نظامها الأساسي. ونرى أن اتباع نهج متوازن في البرامج الستة الرئيسية التي تضطلع بها الوكالة سيعمل على تعزيزها ويساعد على زيادة الفائدة التي يجنيها مواطنو جميع الدول الأعضاء فيها. وما تزال أنشطة الوكالة تكتسي أهمية أكبر بالنظر إلى تزايد أهمية تصديدها لمسائل عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين من المنظورين التقني والعلمي.

لقد أصبح الالتزام القوي من جانب الفلبين بدعم العمل الهام الذي تضطلع به الوكالة أكثر جدوى بانتخاب ممثلتنا المقيمة في المنظمات الدولية في فيينا، السيدة ماريا زينيدا أنغارا كولينسون، لرئاسة الدورة الحادية والستين للمؤتمر العام للوكالة. وتمشيا مع سياسة الدعوة إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، أشارت السفارة كولينسون في بيان قبولها إلى اعتماد ١٢٢ بلدا في ٧ تموز/يوليه معاهدة حظر الأسلحة النووية التي تهدف إلى الحد من التسليح بالطاقة النووية إن لم يكن تحييدها تماما. واعتمد المؤتمر في دورته الحادية والستين جميع قراراته بتوافق الآراء، بما في ذلك القرار الشديد الحساسية بشأن مسألة كوريا الشمالية.

وتتطلع الفلبين إلى مواصلة التعاون النشط مع الوكالة في السنوات القادمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة البند ٨٩ من جدول الأعمال.

وترفض أستراليا قيام كوريا الشمالية على نحو غير مشروع باستحداث وتجربة الأسلحة النووية ونظم إيصالها، أو التهديدات الخطيرة والمتزايدة التي لا تزال تسببها للأمن العالمي. ومن الأهمية بمكان أن يحرص جميع أعضاء المجتمع الدولي على التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والعمل معا لدفع بيونغ يانغ إلى طاولة المفاوضات.

وفي الختام، تعرب أستراليا عن تقديرها لعمل المدير العام للوكالة وموظفيه المعنيين بالرصد والتحقق من تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. وما برحت أستراليا تعمل باتساق ووضوح. ونرى أن خطة العمل الشاملة المشتركة هي أفضل الخيارات المتاحة للتصدي للبرنامج النووي الإيراني، ونرى أنه ليس هناك بديل آخر يمكن الوثوق به. وسنواصل حث جميع أطراف الاتفاق على الحفاظ عليه وتنفيذه تنفيذا كاملا.

السيد بينياراندا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): يسر الفلبين، بوصفها شريكا قويا للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/72/L.6 المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية". ويتسق القرار مع الشراكة بين الفلبين والوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي أسهمت في معالجة المسائل المتعلقة بشأن الأمان والأمن والضمانات في المجال النووي.

إن الوكالة هي هيئة الأمم المتحدة الوحيدة التي تعزز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي ذلك الصدد، تذكر الفلبين بأن الوكالة قد تأسست في أعقاب أكثر الحروب تدميرا في العالم بغية تسخير الطاقة الذرية لأغراض السلام والصحة والازدهار. ومن جانبها، ما برحت الفلبين تعمل بنشاط للجمع بين الخبراء الوطنيين والدوليين في المجال النووي من أجل تبادل الأفكار والخبرات المتعلقة بالتطبيقات النووية في مجالات الأغذية والزراعة والصحة والطب والصناعة والبيئة.

وتشيد الفلبين بقيادة المدير العام للوكالة، يوكيا أمانو، لعمله على مواصلة تنفيذ البرامج ذات الجودة العالية وتحقيق

وعلى البلدان الجديدة المنضمة العمل بجد وبشكل خاص على تنفيذ المعايير الدولية.

ورغم الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الأمان النووي، لا يزال ثمة نصح يكتفي بالبيانات وانتقائي فيما يخص الأمان النووي. وتستخدم علامة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وخدماتها الاستعراضية للتواصل المخادع مع الرأي العام. ويزيد هذا النوع من الممارسة المخاطر المرتبطة بتطوير الطاقة النووية. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن قلقنا من طريقة تنفيذ المشاريع الجديدة لتوليد الطاقة النووية في أستروفنس في بيلاروس، على الحدود مع ليتوانيا، على بعد ٤٠ كيلومترا فقط من عاصمتها فيلنيوس. ويتم ذلك بدون التنفيذ السليم والكامل لتدابير السلامة النووية، والحوار الحقيقي مع البلدان المجاورة. ومما يثير بالغ القلق، الافتقار إلى الشفافية، وغياب معلومات أساسية بشأن اختيار الموقع، والتقييم الزلزالي، وخطط الاستعداد لحالات الطوارئ.

ويمكن للبعثات المتخصصة التابعة لوكالة الطاقة الذرية تحقيق أقصى قدر من الفوائد، في حال مشاركة خبراء الوكالة، منذ البداية في وضع المشاريع، وبشكل كامل في جميع المراحل. ولذلك، تحت ليتوانيا جميع الدول الأعضاء، ولا سيما المنضمين الجدد، على التركيز على سلامة المشروع بدلا من التركيز على تنفيذه المتسرع.

السيد جو تونغ هيون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية على البيان الذي أدلى به سفير بلدي هذا الصباح (انظر A/72/PV.46)، للمساعدة على توضيح عدم الفهم ولتثقيف بعض الأشخاص الجالسين في هذه القاعة الذين يعانون من الأمية والجهل فيما يخص الحالة في شبه الجزيرة الكورية.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترفض القرار ٥/٧٢، الذي يستند إلى تقرير (انظر A/72/221) الوكالة الدولية للطاقة

تبث الجمعية الآن في مشروع القرار A/72/L.6 المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/72/L.6، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت إلى مقدميه البلدان التالية: الأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنغولا، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبنغلاديش، والبوسنة والهرسك، وتايلند، وتركيا، والجبل الأسود، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وصربيا، والعراق، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكازاخستان، وكرواتيا، وكندا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وماليزيا، ومصر، والمكسيك، ومنغوليا، والنمسا، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/72/L.6؟
اعتمد مشروع القرار A/72/L.6 (القرار ٥/٧٢).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طلبت عدة وفود التكلم ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على عشر دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيدة جاكوبوني (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): تود ليتوانيا أن تمارس حقها في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل بيلاروس.

لكل بلد الحق في استحداث الطاقة النووية، شريطة وفائه كما يجب بالتزاماته الدولية المترتبة عليه في مجال الأمن النووي، واتخاذ قراراته الوطنية في سياق الآثار المحتملة العابرة للحدود.

والتعسف والمفارقات التاريخية للولايات المتحدة. إن التهديد النووي من جانب الولايات المتحدة هو الذي أرغم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تصبح دولة حائزة للأسلحة النووية. كما أن السياسة العدائية للولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي سبب المشكلة النووية القائمة في شبه الجزيرة الكورية. إن القوات المسلحة للولايات المتحدة المرابطة في كوريا الجنوبية تحت غطاء ما يسمى بقيادة الأمم المتحدة، تقوم بتعطيل السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

ونحن جميعا شهود على الأحداث التي تجري الآن، وحتى في هذه اللحظة بالذات، حيث يتفوه رئيس نظام الولايات المتحدة خلال جولته عبر العديد من البلدان، هي اليابان وكوريا الجنوبية والصين، بعبارات متهورة ومعادية، وتدق طبول الحرب مع بلدي. وقد شهد الجميع على ذلك. وفي كل عام، هناك تدريبات عسكرية مشتركة واسعة النطاق تقوم بها القوات المسلحة للولايات المتحدة في كوريا الجنوبية. وتجري تلك التدريبات، سنويا الواحدة تلو الأخرى، وحتى عدة مرات في السنة. وأدخلت الولايات المتحدة إلى كوريا الجنوبية، جميع معدات الأسلحة النووية الاستراتيجية، بما في ذلك حاملات الطائرات والغواصات النووية والقذائف التسيارية النووية والنظام الدفاع الصاروخي على ارتفاع عال.

وإذا كانت الولايات المتحدة تريد حقا القيام بواجبها والاضطلاع بمسؤوليتها فيما يتعلق بالسلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية، فينبغي لها التحلي بشكل كامل ولا رجعة فيه، عن التهديد النووي والسياسة العدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتفكيك القيادة العسكرية للولايات المتحدة في كوريا الجنوبية، وسحب قواتها المسلحة من كوريا الجنوبية.

وفيما يتعلق باليابان، فإنني أدين بشدة التدخل الياباني، الذي انتقد استحداث الطاقة النووية لأغراض الدفاع عن النفس، كاستفزاز لا يغتفر لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واستمعنا

الذرية، وجميع الملاحظات الخاطئة التي قدمها المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثلي أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية والفلبين، والتي تشكل جزءا من المؤامرة المسيسة والشيطانية والعدائية، التي تهدف إلى تشويه سمعة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومن ثم إحداث تغيير في النظام الاجتماعي في بلدي.

أولا، إسمحوا لي أن أطرح سؤالا واحدا على الأشخاص المذكورين أعلاه. ما الذي سيفعلونه لو أن لصا اقتحم منزلهم وهو يحمل سكيناً في يده؟ هل كانوا سيقفون مكتوفي الأيدي ولا يستخدمون أسلحتهم؟ الإجابة هي بالتأكيد "لا"، وينطبق نفس الجواب على مسألة شبه الجزيرة الكورية. وكما يعلم الجميع هنا، من الناحية التقنية يعد الطرفان، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية، بأخما لا يزالان في حالة حرب ضد بعضها البعض. وتم التوقيع على اتفاق هدنة من الطرفين في عام ١٩٥٣، أفضى إلى وقف لإطلاق النار. والهدنة لا تعني إحلال السلم الدائم. وهذا هو سبب إصرار حكومة بلدي على ضرورة تخلي الولايات المتحدة عن سياستها العدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتوقيع على اتفاق للسلم، من أجل ضمان إنجاز السلم في شبه الجزيرة الكورية. غير أن الولايات المتحدة، قد أهملت باستمرار هذا الموقف المبرر من جانب حكومة بلدي.

وتشكل الأسلحة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، رادعا ضد الحرب، يحفظ بشكل موثوق سيادة وأمن أمتنا ويسهم في تحقيق السلم والأمن الإقليميين والعالميين في مواجهة ما يزيد على نصف قرن من الابتزاز النووي من جانب الولايات المتحدة. وعلى مدى نصف قرن، أكثر من ٧٠ عاما، واصلت الولايات المتحدة تاريخها الطويل من السياسة العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ووجهت تهديدات نووية لشعبنا وابتزته.

وما يسمى بالقرارات التي اتخذها مجلس الأمن ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ما هي سوى نتاج لزدواجية المعايير

للولايات المتحدة. ولا يوجد بلد من بين الدول الـ ١٩٣ الأعضاء في الأمم المتحدة مثل كوريا الجنوبية، التي تجلس هنا بعد تسليمها التام لرمز سيادتها، السيطرة على جيشها، لقوى خارجية. ولا يوجد بلد مثل كوريا الجنوبية، التي تشارك في سياسات مشينة مؤيدة للولايات المتحدة وتنخرط في مناورات تعاون تآمري ضد مواطنيها.

إن بلدا دون سيادة لا يمكن أبدا اعتباره دولة عضوا مستقلة. وإنها مدعاة للعجب والسخرية معا أن يكون بوسع نظام كهذا أن يتكلم عن عضوية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي دولة مستقلة وذات سيادة وذات كرامة. ويتعين على سلطات كوريا الجنوبية أن تتخلى عن الاعتماد على القوى الأجنبية وأن تتخلى عن السياسات التي تشكل السبب الجذري للمواجهة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية.

وأخيرا، أود أن أقول شيئا واحدا بشأن مسألة مختلفة اختلافا طفيفا. إنها مسألة إشارة ممثل اليابان إلى بلدي باسم "كوريا الشمالية". من الواضح جدا أن اسم بلدي هو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وذلك هو سبب عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتوحيد الأسماء الجغرافية سنويا. وإنني أتساءل كيف يمكن أن يكون شعور ذلك الممثل إن دعوت بلده "جزيرة اليابان".

السيد لوزينسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أقول، فيما يتعلق بالتخمينات التي سمعناها بخصوص البنية التحتية النووية في القرم، إن الموقف الروسي معروف جيدا. وهذا الموقف مُبين في التعميم الإعلامي للوكالة الدولية للطاقة الذرية الوارد في الوثيقة INFCIRC/876 وما زال من دون تغيير. إن هذه مسألة منتهية بالنسبة للاتحاد الروسي.

السيدة فيدوروفيتش (بيلاروس) (تكلمت بالروسية): أود أن أمارس حقي في الرد فيما يتعلق بالبيان الذي أدلت به ممثلة ليتوانيا في وقت سابق.

هذا الصباح إلى المدير العام للوكالة (انظر A/72/PV.46) الذي قال إن ضمان السلامة النووية والأمن النووي يشكل أحد الأدوار الحيوية للوكالة. دعوني أطرح سؤالاً آخر على الوفد الياباني والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. من الذي كان ضحية أول كارثة ناجمة عن استخدام القنبلة الذرية في تاريخ البشرية؟ لا أحد إلا اليابان. وإذا كان ذلك واقعة تاريخية، فما الذي ينبغي للوكالة واليابان القيام به لمواجهة هذه المأساة الوحشية؟ ينبغي لهما بالتأكيد التركيز على الولايات المتحدة أولاً، التي هي مجرم الحرب النووي الوحيد، والقوة النووية العظمى في العالم.

لكنهما، غضا الطرف عن الأسلحة النووية للولايات المتحدة، من قبيل الغواصات النووية، وحاملات الطائرات النووية وقاذفات القنابل النووية الاستراتيجية، التي تدخل إقليم اليابان طوال الوقت، على مدار السنة، بحرية وبدون عوائق. وعلى النقيض من ذلك، فقد بالغتا في غضبهما من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسبب الردع النووي، الذي يمثل الحق الشرعي والمبرر تماما لدولة ذات سيادة للدفاع عن نفسها.

وينبغي لي أن أطرح سؤالاً آخر على الوفد الياباني: ما هو الهدف الحقيقي لبلده بشأن تلك المسألة؟ وما هو الشاغل الحقيقي بشأن هذه المسألة؟ هل هو الأسلحة النووية، أو مجرد أن اليابان لا تحب نظامنا السياسي أو الطريقة التي يعيش بها شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؟

وأنتقل إلى كوريا الجنوبية. حيث أعتقد أن وفد كوريا الجنوبية لا يمثل مصالحه الخاصة. بل لا يمثل سوى مصالح الولايات المتحدة، لأن كوريا الجنوبية ليس لها الحق في الكلام عن نفسها بشكل مستقل، وبدون موافقة الولايات المتحدة.

إن كوريا الجنوبية ليست سوى مستعمرة للولايات المتحدة. فقد سلمت السيطرة على جيشها، رمز سيادتها، إلى الولايات المتحدة وحولت كل ركن من أراضيها إلى قاعدة عسكرية

ونحن نرى أن الاتهامات المتعلقة بما يسمى بانعدام الأمن في منشأتنا لا مبرر لها وأنها تكون، في كثير من الأحيان، ذات دوافع سياسية. وكمثال على ما نعتبره إجراء غير بناء، سن أحد بلدان جوارنا القريب في هذا العام تشريعا يحظر بموجبه استيراد الطاقة الكهربائية من محطة بيلاروس النووية لتوليد الكهرباء التي لم تُبن بعد بدعوى افتقارها المفترض للأمن. وقد دأبنا كثيرا على دعوة جميع الأطراف المهتمة خلال السنوات القليلة الماضية إلى الدخول في حوار بشأن المسائل الأمنية المتعلقة بمحطة الطاقة النووية في بيلاروس. وبينما اغتنم عدد من جيراننا، وليس جيراننا فحسب، هذه الفرصة، لم يعتبرها البعض أمرا حكيمًا واتخذوا مسارا سياسيا. غير أنه من المهم بالنسبة لنا أن نقيم تعاونا عاديا مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك جارتنا القريبة، ليتوانيا. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأننا إذا أردنا تحقيق الأمن النووي على الصعيد العالمي، فإن من المهم للغاية مواصلة الحوار.

السيدة يون سيونغ - مي (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): من دواعي الأسف العميق أن ممثل كوريا الشمالية يواصل الإدلاء ببيانات لا أساس لها من الصحة، يُشكك فيها في سيادة بلدي. وفي مواجهة تهديدات كوريا الشمالية المستمرة، ستتحذ جمهورية كوريا كل التدابير اللازمة لحماية أمن شعبها وأرضها. ومهما حاولت كوريا الشمالية تشويه الحقائق، فلن يغير ذلك من الطابع الأساسي لمشكلتها النووية - الصاروخية. وقد عبر المجتمع الدولي عن موقفه الموحد الذي لا لبس فيه بشأن هذه المسألة في مناسبات عديدة. ويحث وفد بلدي كوريا الشمالية مرة أخرى على الكف فوراً عن تهديدها العدوانية للسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وللمجتمع الدولي ككل، وعلى القيام فوراً بتفكيك برنامجها النووي بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

السيد أميا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): تود اليابان أن تمارس حق الرد على التعليقات والمبررات التي قدمها وفد

تري بيلاروس أن الأمن النووي يندرج ضمن فئة المسائل الواقعية، لا السياسية. وكما أشرتُ في بياننا العام الذي أدلينا به في مناقشة اليوم (انظر A/72/PV.46)، فإن بيلاروس تعتبر الأمن النووي إحدى أولويات سياستها الوطنية المتعلقة بالطاقة النووية. وإلى جانب جهودنا الرامية إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الأمان النووي على الصعيد الوطني، فإننا نبذل قصارى جهدنا للعمل مع الآليات التعاونية الدولية التي ستقدم، في رأينا، المساهمة العملية الأكثر فائدة في مشروعنا. وتكتسي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي وافقنا على تقريرها اليوم، أهمية خاصة في ذلك الصدد. وقد دافعت بيلاروس بنجاح مؤخرا، وذلك في نيسان/أبريل، عن تقريرها السابع بموجب اتفاقية الأمان النووي.

وكما أشرت بإيجاز، قبل التدشين المبدئي لأولي الوحدات المنتجة للطاقة في منشأتنا، فإننا استقدمنا عددا قريبا من البعثات الرئيسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية للأمن النووي، بما في ذلك الاستعراض المتكامل للبنية التحتية النووية والخدمة المتكاملة للاستعراض التنظيمي وبعثات خدمات استعراض تصميم الموقع والأحداث الخارجية. وقد أكدت استنتاجات جميع هذه البعثات التزام بيلاروس الثابت بضمان أعلى مستوى ممكن من الأمن النووي. ونشرنا التقارير ذات الصلة وهي متاحة على شبكة الإنترنت لكل من يريد قراءتها. واستنتاجات خبراء الوكالة، التي نعتبرها الأكثر أهلية للحكم على مستويات الأمن النووي خلال أي تقييم، علنية ومتاحة للراغبين في الاطلاع عليها.

كما إننا نعمل مع المفوضية الأوروبية ومع الشركاء الآخرين للاستفادة إلى أقصى حد ممكن من إمكانات خبرائهم. وفي هذه المرحلة، أجرينا بالفعل ما يسمى باختبار الجهد، وهو دراسة استقصائية شاملة لمخاطر وأمن المحطة البيلاروسية. ونعكف حاليا على بدء العمل بشأن تقييم الخبراء لنتائج اختبار الجهد في شراكة مع الجهات التنظيمية الأوروبية.

الجنسي، وقتل ما يزيد على مليون امرأة وفتاة، واختطاف ٨ ملايين مواطن كوري وإجبارهم على القيام بالأشغال الشاقة. غير أن اليابان ما زالت ترفض الاعتراف بجرائمها أو الاعتذار عنها، وما تزال تتجنب تقديم التعويضات عنها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولقد تعلمنا من تلك الدروس التاريخية فخلصنا منها إلى افتقار اليابان للأهلية السياسية أو الأخلاقية التي تسمح لها بالتبجح بهذه المسألة في هذا المحفل الدولي المقدس للأمم المتحدة.

وأود أن أقول ما يلي لممثل كوريا الجنوبية: نحن أمة لا مثيل لها في هذا العالم، فنحن نتقاسم الأرض نفسها والدم نفسه وننطق بذات اللغة. ويجمع بيننا تاريخ مشترك يمتد إلى ما يزيد على ٥٠٠٠ عام. ومع ذلك، فنحن منقسمون على أنفسنا بفعل قوى خارجية، وتلك هي مأساة الحرب الكورية. وآمل بكل صدق أن تتعلم السلطات في كوريا الجنوبية دروس التاريخ فيما يتعلق بدور القوى الخارجية. ويهدف رادع الحرب النووية في بلدي إلى ضمان السلام والاستقرار والرخاء للشعب الكوري في شبه الجزيرة الكورية. وتكمن مأساة الشعب الكوري في انقسامنا إلى أمتين بفعل القوى الخارجية. وينبغي للكوريين الجنوبيين أن يرفضوا السياسة الخارجية للولايات المتحدة ويعودوا إلى طريق التعاون مع مواطنيهم وفقا لمبادئ الاستقلال والسلام والوحدة الوطنية العظمى.

السيد أميا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): نحن هنا لمناقشة البند ٨٩ "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية". ولا نرى أن من المناسب الخوض في مناقشة التاريخ التي بدأها وفد كوريا الشمالية. ومع ذلك، فلنكن واضحين في القول بأن اليابان ما برحت تؤيد طوال تاريخها جميع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتسهم في تحقيق السلام والرخاء ليس في آسيا فحسب، بل على نطاق العالم بأسره أيضا، في ذات الوقت الذي تواصل فيه مناصرة مبادئ الحرية والديمقراطية وسيادة القانون. ونحث

كوريا الشمالية. إن تطوير كوريا الشمالية للأسلحة النووية والقذائف يشكل خرقا واضحا لسلسلة من قرارات مجلس الأمن تحثها على التخلي عن جميع برامج أسلحتها النووية وقذائفها التسيارية. وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تمتنع عن أي أعمال استفزازية أخرى وأن تمتثل امتثالا تاما لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن البيان المشترك الصادر عن المحادثات السادسة الأطراف.

السيد جو تونغ هيون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)

(تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلق بإيجاز على أهلية اليابان. فاليابان، حسب فهمي، غير مؤهلة بأي حال من الأحوال لأن تقول أي شيء عن المسألة النووية أو عن قضايا الإنسانية في هذه القاعة. فاليابان هي البلد الوحيد في العالم الذي ما زال يحاول جاهدا تجنب الإقرار بجرائم الحرب اللاإنسانية التي اقترفتها في الماضي، أو الاعتذار عنها أو تحمل تبعاتها. وهي تسعى، بدلا من ذلك، إلى إحياء أحلامها الإمبريالية القديمة من خلال تحريف وتجميل تاريخها العدواني الإجرامي. وأود تقديم بعض الأرقام الأساسية جدا بشأن جرائم اليابان التاريخية ضد الإنسانية، وخاصة ضد الشعب الكوري.

إن فرنسا هي الدولة الوحيدة في التاريخ البشري التي ارتكبت جريمة الاسترقاق الجنسي العسكري المنظم برعاية الدولة ودون حياء في عدد من البلدان الآسيوية الأخرى. ويشمل ذلك قسر ما يزيد على ٢٠٠٠٠٠٠ من النساء والفتيات البريات من كوريا على الاسترقاق الجنسي لقوات الجيش الياباني أثناء الحرب العالمية الثانية. وارتكبت اليابان جرائم الإبادة الجماعية بحق الشعب الكوري خلال ما يزيد على ٤٠ عاما من الحكم الاستعماري في شبه الجزيرة الكورية. وذبحت ما يربو على مليون مواطن كوري واختطفت وأجبرت ما يزيد على ٨ ملايين منهم على القيام بالأشغال الشاقة. وأود أن أكرر تلك الأرقام مرة أخرى: قسر ٢٠٠٠٠٠٠ من النساء والفتيات على الاسترقاق

كوريا الشمالية مرة أخرى على الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيدة يون سيونغ - مي (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الفرصة ثانية لممارسة حق الرد على ادعاءات كوريا الشمالية.

وأود أن أذكر بأن الرئيس مون قد شدد مرة أخرى في خطابه أمام الجمعية العامة هذا العام (A/72/PV.11) على أن الحكومة الكورية لا تسعى إلى القضاء على كوريا الشمالية أو إلى توحيدها عن طريق الاحتواء أو بأية وسائل اصطناعية أخرى. وما تزال حكومة جمهورية كوريا على استعداد لإجراء أي محادثات ترمي إلى نزع السلاح النووي في كوريا الشمالية. وكرنا في مناسبات عديدة التزامنا بالوفاء بالتعهدات المتضمنة في البيان المشترك الصادر عن المحادثات السادسة الأطراف في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وفي الواقع فإن كوريا الشمالية هي التي ترفض جميع أشكال الحوار، وتواصل تصعيد التوترات في المنطقة وما وراءها. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لنحث كوريا الشمالية على الجلوس إلى طاولة الحوار والتفاوض لكي نتحدث عن السلام والرخاء بوصفهما هدفا مشتركا لشعبينا المشتركين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.